

تقرير مدقق الحسابات المستقل أعضاء تعاونية أبوظبي المجتمعية التعاونية (أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة)

رأينا

برأينا، تعبر البيانات المالية بشكل عادل و من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لتعاونية أبوظبي المجتمعية التعاونية كما في 31 ديسمبر 2021 و عن ادائها المالي وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية كما في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021.
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية و تشمل ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة.



أساس الرأي

لقد اجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، و يتم ايضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن أدبانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية و ملائمة لتوفر اساس الرأي لدينا.

الاستقلالية

أنا مستقلون عن التعاونية وفقاً للقواعد الاخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين و المتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. و قد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات و القواعد.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل في 31 يناير 2021.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية و كذلك اعدادها طبقاً للحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (13) لسنة 1976 و أيضاً مسؤولة عن إعداد نظام الرقابة الداخلي والذي تعتبره الإدارة ضروريا لغرض إعداد بيانات مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

ان الإدارة مسؤولة، عند إعداد البيانات المالية، عن تقييم قدرة التعاونية على الاستمرار في عملها التجاري والافصاح، عندما ينطبق ذلك، عن الامور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، إلا في حال وجود نية لدى الادارة لتصفية التعاونية أو لإيقاف اعمالها أو عدم وجود بديل واقعي خلاف ذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية للتعاونية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل أعضاء تعاونية أبوظبي المجتمعية التعاونية (أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة)

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

ان اهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بان التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، ان وجد. ان الاخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين إستناداً لهذه البيانات المالية.

و في اطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فأنا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، كما اننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان خطر عدم اكتشاف الاخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث ان الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء التمثيل أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة باعمال بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية انظمة الرقابة الداخلية في التعاونية .
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي و، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم ثيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة التعاونية على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود ثيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقريرنا عن التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. ان استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة التعاونية على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة بيانا بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما اننا نبلغهم بجميع العلاقات و غيرها من المسائل التي يتعدى الى حد معقول انها قد تؤثر على اسقلاليتنا، و سبل الحماية منها ان لزم الأمر.

تقرير مدقق الحسابات المستقل لأعضاء تعاونية أبوظبي المجتمعية التعاونية (أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة)

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

و من بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة فائنا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى اثناء التدقيق على البيانات المالية و التي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية ثم ندرجها في تقريرنا باستثناء ما تحظر النظم و التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو اذا قررنا في حالات نادرة للغاية - ان الأمر لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا اذا كنا نتوقع الى حد معقول بان الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانوني الإتحادي رقم (13) لسنة 1976 في دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن الجمعيات التعاونية، نوكد على ما يلي:

(حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا.

(تحتفظ التعاونية بسجلات محاسبية منتظمة.

(استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن التعاونية قد خالفت أي من أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 13 في عام 1976 او النظام الأساسي للتعاونية الذي من شأنه أن يؤثر جوهرياً على نشاطها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2021.

عن ستاندرد منتورز للتدقيق و المراجعة

6 أبريل 2022

ستاندرد منتورز للتدقيق و المراجعة
STANDARD MENTORS AUDITING AND ASSURANCE
P.O.Box 129791 Abu Dhabi - U.A.E.



ناجي موسى عيسى

مدقق مرخص رقم 1213

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة